المحاضرة الاولى

تعريف علم الاصول

أولاً: تعريف أصول الفقه باعتباره مركباً إضافياً

لمعرفة علم أصول الفقه، يجب أن نفهم معنى كل من كلمتي "أصول" و"فقه" بشكل منفصل:

الأصول: جمع أصل، ومعناه ما يُبنى عليه غيره، سواء كان هذا البناء حسياً (كالأساس الذي يُبنى عليه البيت) أو معنوياً (كالأدلة التي تُبنى عليها الأحكام الشرعية).

وفي الاستعمال العلمي، للأصل عدة معانٍ، منها:

١- الدليل: كأن نقول: "أصل المسألة الإجماع"، أي دليلها الإجماع.

مثال تطبيقي: إذا اتفق العلماء على حكم معين، فهذا يُعد دليلاً يُبنى عليه.

٢- الراجح: مثل قول العلماء: "الأصل في الكلام الحقيقة"، أي أن المعنى الراجح للكلام هو الحقيقة ما لم تثبت قرينة تصرفه إلى المجاز.

مثال: إذا قال شخص "رأيت أسداً"، فالأصل أنه يقصد الحيوان المفترس، إلا إذا وُجدت قرينة تدل على أنه يقصد شخصاً شجاعاً.

٣- القاعدة: كأن نقول: "الأصل في الأشياء الإباحة"، أي أن القاعدة العامة أن كل شيء مباح ما لم يرد دليل على تحريمه.

مثال: استعمال التكنولوجيا الحديثة مباح طالما لا يُستخدم في معصية.

٤- المستصحب: أي الحالة الثابتة التي نبني عليها حتى يثبت العكس. مثال: "الأصل براءة الذمة"، أي أن الشخص بريء من أي التزام حتى يثبت خلاف ذلك.

الفقه: في اللغة، يعني الفهم العميق والدقيق.

في الاصطلاح الشرعي، هو: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية". ومن أمثلة الأحكام الشرعية:

الصلاة واجبة.

الربا محرم.

ملاحظات توضيحية:

الأحكام الشرعية تنقسم إلى: وجوب، ندب، إباحة، كراهة، وحرمة.

مثال عملي: إذا قرأنا قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ"، نستنتج وجوب الصلاة من هذا النص لأنه أمر.

ثانياً: تعريف أصول الفقه باعتباره علماً مستقلاً

أصول الفقه هو: "العلم بالقواعد الكلية التي يُتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية".

او بأنه " العلم بالعناصر المشتركة في عملية استنباط الحكم الشرعي ".

القواعد الكلية: هي قواعد عامة تنطبق على مسائل كثيرة. مثال: قاعدة "الأمر يفيد الوجوب إلا إذا صرفته قرينة".

الأدلة التفصيلية: هي نصوص شرعية تخص مسألة معينة، مثل قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ" [النساء:٢٣]، وهو دليل جزئي يدل على تحريم نكاح الأمهات.

أهمية علم أصول الفقه:

١- يُساعد المجتهد على استخراج الأحكام الشرعية بطريقة صحيحة.
٢- يوضح كيفية التعامل مع النصوص الشرعية، سواء من القرآن أو السنة.
٣- يُحدد وسائل القياس والاجتهاد، مثل معرفة متى يُقاس حكم جديد على حكم قديم.

ثالثاً: الفرق بين الأصولي والفقيه

الأصولي: يبحث في القواعد العامة التي تُستخدم في استنباط الأحكام. مثال: دراسة قاعدة "النهي يفيد التحريم".

الفقيه: يطبق تلك القواعد على مسائل محددة لاستخراج الأحكام. مثال: تطبيق قاعدة "النهي يفيد التحريم" على قوله تعالى: "وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا" [الإسراء:٣٢]، لنستنتج تحريم الزنا.

أمثلة توضيحية:

إذا أراد الفقيه معرفة حكم الصلاة، فإنه يقرأ قوله تعالى: "أَقِيمُوا الصَّلَاةَ". ثم يستخدم القاعدة الأصولية "الأمر يفيد الوجوب" ليستنتج أن الصلاة واجبة.

إذا أراد معرفة حكم شرب الخمر، فإنه ينظر في قوله تعالى: "إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ... رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ" [المائدة:٩٠]، ويطبق القاعدة "النهي يفيد التحريم" ليستنتج تحريمه.

رابعاً: أمثلة عملية من القرآن والسنة

من القرآن الكريم:

قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ" [النساء:٢٣] هو دليل تفصيلي يدل على تحريم الزواج من الأم.

قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ" [البقرة:٤٣] يدل على وجوب الصلاة بناءً على القاعدة الأصولية "الأمر يفيد الوجوب".

من السنة النبوية:

قوله صلى الله عليه وسلم: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ".

قاعدة عامة تُستخدم في مسائل مثل منع بيع المواد الضارة أو إتلاف ممتلكات الآخرين.

قوله صلى الله عليه وسلم: "العَمْدُ قَوَدٌ"، دليل على وجوب القصاص في القتل العمد.

من القياس:

قياس المخدرات على الخمر في التحريم؛ لأن كليهما يؤديان إلى تغييب العقل.

خامساً: أهمية القواعد الأصولية في حياتنا اليومية

تساعدنا القواعد الأصولية في اتخاذ قرارات متعلقة بأمور معاصرة. مثال:

تطبيق قاعدة "المشقة تجلب التيسير" على السفر، حيث يجوز قصر الصلاة وجمعها.

استخدام قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" لتبرير أكل المحرم في حالة الجوع الشديد.

تُبين لنا كيفية التعامل مع النصوص الشرعية بطريقة علمية ومنهجية.

مثال: فهم قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة" يجعلنا نعلم أن كل ما لم يرد نص بتحريمه فهو مباح، مثل استخدام الهواتف الذكية أو قيادة السيارات.

المحاضرة الثانية

موضوع علم أصول الفقه

ان لكل علم - عادة - موضوع أساسي ترتكز جميع بحوثه عليه وتدور حوله وتستهدف الكشف عما يرتبط بذلك الموضوع من خصائص وحالات وقوانين، فالفيزياء مثلا موضوعها الطبيعة وبحوث الفيزياء ترتبط كلها بالطبيعة وتحاول الكشف عن حالاتها وقوانينها العامة.

والنحو موضوعه الكلمة لأنه يبحث عن حالات إعرابها وبنائها رفعها ونصبها. فما هو موضوع علم الأصول الذي تدور حوله بحوثه؟.

علم أصول الفقه هو العلم الذي يهتم بوضع القواعد والأسس التي تُستَخدم لاستنباط الأحكام الشرعية من مصادرها المعتبرة.

هذا الاستنباط لا يتم بعشوائية، بل يحتاج إلى التزام بمنهجية دقيقة وقواعد راسخة تضمن الوصول إلى الأحكام الصحيحة.

وكما ذكر ابن خلدون، فإن علم أصول الفقه من أعظم العلوم الشرعية وأكثرها نفعاً.

موضوعات علم أصول الفقه

يتناول علم أصول الفقه خمسة موضوعات رئيسية:

١- الأدلة الإجمالية للشريعة الإسلامية:

الأدلة المتفق عليها: مثل الكتاب، السنة، الإجماع، والقياس.

الأدلة المختلف فيها: مثل الاستحسان، المصالح المرسلة، وقول الصحابي.

مثال تطبيقي: عند استنباط حكم "زراعة الأعضاء"، ينظر المجتهد في المصالح المرسلة ويوازن بين مصلحة إنقاذ حياة الإنسان ومخاطر العملية.

٢- التعارض والترجيح بين الأدلة:

في حالة وجود أدلة شرعية تبدو متعارضة، يحدد علم أصول الفقه كيفية الترجيح بينها للوصول إلى الحكم الصحيح.

مثال: إذا تعارض حديث يدل على جواز أمر وآخر يدل على منعه، يتم دراسة سياق الحديثين لمعرفة الأرجح.

٣- مباحث الاجتهاد وشروط المجتهد:

يتناول الصفات التي يجب أن يتحلى بها المجتهد، مثل العلم بالقرآن والسنة، ومعرفة اللغة العربية.

مثال: لا يمكن لشخص غير ملمّ باللغة العربية أن يستنبط حكمًا شرعيًا لأنه قد يخطئ في فهم النصوص.

٤- الحكم الشرعي: ينقسم الحكم الشرعي إلى:

حكم اقتضائي: مثل الوجوب أو الحرمة.

حكم تخييري: مثل الإباحة.

حكم وضعي: مثل الشروط والعلل.

مثال: وجوب الصيام هو حكم اقتضائي، بينما إباحة الأكل هو حكم تخييري.

٥- كيفية استنباط الأحكام من الأدلة:

يشرح هذا المبحث طرق فهم النصوص الشرعية ودلالاتها على الأحكام.

مثال: قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ" يُستدل به على وجوب الصلاة لأن الأمر يفيد الوجوب.

- الغاية من دراسة علم أصول الفقه

علم أصول الفقه ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة تهدف إلى:

١- الوصول إلى الأحكام الشرعية العملية:

يتم ذلك من خلال وضع القواعد التي تُمكّن المجتهد من استنباط الأحكام بطريقة دقيقة.

مثال: قاعدة "الأمر يفيد الوجوب" تُستخدم لمعرفة أن الأمر بالصلاة يعني وجوبها.

٢- حفظ الدين من التحريف والتضليل:

علم أصول الفقه يحدد مصادر التشريع ويوضح كيفية الاستدلال بها، مما يمنع التأويل الخاطئ للنصوص.

مثال: إذا حاول شخص تحريف معنى آية قرآنية، فإن قواعد الأصول تعين العلماء على كشف هذا التحريف.

٣- فهم منهجية الاجتهاد:

يوضح العلم الطريق الذي سلكه الأئمة والمجتهدون في استنباط الأحكام.

مثال: معرفة طريقة الإمام الشافعي في استنباط الأحكام تساعد على الثقة بحكمه.

٤- تكوين ملكة الاجتهاد:

دراسة أصول الفقه تساعد الطالب على تطوير طريقة تفكير صحيحة لاستنباط الأحكام الشرعية بنفسه.

مثال: طالب علم يتعلم كيفية استخدام القياس لاستنباط حكم جديد يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة.

٥- معالجة المسائل المستجدة:

يرسم علم أصول الفقه منهجية واضحة للتعامل مع القضايا الجديدة التي لم يرد فيها نص شرعي صريح.

مثال: استنباط حكم "التعامل بالعملات الرقمية" يتم من خلال قواعد أصول الفقه.

أهمية علم أصول الفقه في الحياة اليومية

١- يضمن التطبيق الصحيح للأحكام الشرعية.
٢- يساعد في فهم القضايا الفقهية المعقدة.
٣- يمكّن العلماء من الإجابة عن الأسئلة المستجدة بطريقة علمية دقيقة.

المحاضرة الثالثة

أهمية علم الاصول في عملية الاستنباط

علم أصول الفقه هو العلم الذي يحدد القواعد التي تساعد الفقيه على استنباط الأحكام الشرعية بطريقة صحيحة من النصوص (القرآن والسنة). يمكن تشبيه هذا العلم بالدليل أو الخريطة التي توجه العالم الشرعي أثناء بحثه عن الحكم المناسب لأي قضية.

١. ضبط عملية الاجتهاد

علم أصول الفقه يمنح المجتهد الأدوات والقواعد ليتمكن من فهم النصوص الشرعية واستخدامها بشكل صحيح بعيدًا عن الأخطاء.

المثال: عندما يقرأ المجتهد آية: "وأقيموا الصلاة"، فإنه يعرف من خلال قواعد الأصول أن الأمر في النص يفيد الوجوب، وبالتالي يحكم بوجوب الصلاة.

٢. فهم النصوص الشرعية

يساعد هذا العلم على فهم النصوص بشكل دقيق، مع الأخذ في الاعتبار اللغة العربية، السياق، ومقاصد النص.

المثال: حديث النبي ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار" يُفهم من خلال علم الأصول أنه قاعدة عامة يمكن تطبيقها لمنع أي تصرف يسبب الضرر للآخرين، مثل منع بيع مواد فاسدة.

٣. التعامل مع المستجدات (النوازل)

يقدم علم أصول الفقه القواعد التي تساعد في مواجهة القضايا الجديدة التي لم تكن موجودة في عهد النبي ﷺ.

المثال: لم يكن هناك في الماضي أحكام حول زراعة الأعضاء. باستخدام قواعد علم الأصول مثل "المصلحة المرسلة" و"رفع الضرر"، يمكن للمجتهدين إصدار حكم بجواز زراعة الأعضاء إذا كانت تنقذ حياة المريض.

٤. حماية الشريعة من التحريف

هذا العلم يجعل الفقيه قادرًا على التفريق بين الأحكام الصحيحة والاجتهادات غير المنضبطة التي تخالف روح الشريعة.

المثال: إذا ادعى شخص أن الصلاة ليست واجبة لأنها تقيّد الحرية الشخصية، يرد عليه من خلال قواعد الأصول التي تبين دلالة النصوص الشرعية الواضحة على وجوب الصلاة.

٥. توحيد منهجية الاجتهاد

علم أصول الفقه يوفر طريقة موحدة للتعامل مع النصوص الشرعية، مما يقلل من الاختلاف غير المبرر بين العلماء.

المثال: عندما يختلف الفقهاء حول حكم التعامل مع البنوك، يعودون إلى قواعد الأصول مثل قياس الفائدة الربوية على الربا المحرم في الإسلام، للوصول إلى حكم موحد.

٦. فهم مقاصد الشريعة

يبرز هذا العلم الأهداف الكبرى للشريعة، مثل تحقيق العدل ورفع المشقة.

المثال: إذا تسبب الصيام في ضرر شديد لشخص مريض، يستند الفقيه إلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" للسماح له بالإفطار.

٧. التكامل مع العلوم الشرعية الأخرى

علم أصول الفقه مرتبط ببقية العلوم الشرعية مثل الحديث والتفسير والفقه، حيث يقدم المبادئ العامة التي تنظم عملها.

المثال: عند تفسير آية متعلقة بالميراث، يستخدم المفسر قواعد علم الأصول لفهم دلالة الكلمات والربط بين النصوص المختلفة.

وعليه ان علم أصول الفقه هو كالدليل الذي يُوجه المجتهد لفهم النصوص الشرعية وتطبيقها في الواقع، سواء كان ذلك لفهم الأحكام القديمة أو لإيجاد حلول للمشكلات الجديدة. بدون هذا العلم، يصبح الاجتهاد كعملية نجارة بلا أدوات أو بلا معرفة بطريقة استخدامها.

المحاضرة الرابعة

نشأة علم أصول الفقه وتطوره

١. تعريف علم أصول الفقه: علم أصول الفقه هو مجموعة القواعد التي يعتمد عليها المجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

فهو أشبه بـ"ميزان علمي" لضبط الاجتهاد، بما يحفظ ثبات الأحكام الشرعية ومرونتها معًا.

٢. بدايات العلم: أصول الفقه كعلم كان موجودًا ضمنيًا منذ بداية الفقه؛ فالصحابة والتابعون كانوا يمارسون الاجتهاد بناءً على قواعد غير مكتوبة. على سبيل المثال:

الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنه كان يلجأ إلى القياس لمعالجة مسائل جديدة لم ترد في النصوص.

٣. الحاجة إلى تدوينه: بعد انتشار الإسلام واتساع رقعة الدولة الإسلامية، ظهرت عوامل استدعت تدوين علم الأصول:

أ- التعدد الثقافي: دخول غير العرب في الإسلام جعل من الضروري ضبط فهم النصوص الشرعية.

ب- كثرة المستجدات: الحوادث الجديدة تطلبت قواعد واضحة لمعالجتها.

ت- تعدد الاجتهادات: اختلاف الفقهاء في طرق الاستنباط أدى إلى الحاجة لموازين تحدد الصواب.

٤. مرحلة التدوين الرسمي: الإمام الشافعي كان أول من كتب في أصول الفقه بشكل مستقل في كتابه "الرسالة"، الذي وضع فيه أسس علم أصول الفقه، مثل:

دلالة الأمر والنهي.

حجية خبر الواحد.

قواعد النسخ.

وكان أسلوب الشافعي علميًا، جمع بين التحليل العقلي والنقل الشرعي، مما جعله رائدًا لهذا العلم.

وكذلك فقد كان للأئمة ، دور أساسي في ظهور هذا العلم، وخاصة في زمن الإمام الباقر والإمام الصادق ، حيث بدأوا بتعليم أصحابهم طرق الاستنباط من الكتاب والسنة، وكيفية ارجاع الفروع إلى الاصول، فقد استخدموا نحوين من الطرق:

الأول: أملائهم على أصحابهم قواعد الاستنباط العامة، ثم قام هؤلاء بتدوينها، فالأصول الأربعمائة هي حصيلة هذه التدوينات وبمثابة المصادر الخام للأصول الأربعة عند الشيعة، وكانت في الواقع أمالي الأئمة نفسها.

الثاني: تعليم أصحابهم أساليب الاستنباط الصحيح من خلال الممارسة والتطبيق العملي. عن الإمام الصادق قال: "أنّما علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم أن تفرّعوا".

بعض أصحاب الأئمة ألّفوا رسائل في بعض المسائل الأصولية، كهشام بن الحكم من أصحاب الإمام الصادق الذي ألّف "رسالةً في الألفاظ"،وثم يونس بن عبد الرحمن تلميذ الإمام الكاظم الذي صنف كتاب "اختلاف الحديث ومسائله"، وهو مبحث تعارض الدليلين والتعادل والتراجيح بينهما.

مناهج تدوين أصول الفقه:

١. منهج المتكلمين: هذا المنهج يُركز على القواعد النظرية المجردة، ويعتمد بشكل أساسي على الأدلة العقلية، مع التقليل من ذكر الفروع الفقهية.

سماته:

أ- الدقة في صياغة القواعد.
ب- الاعتماد على البرهان العقلي.
ت- الابتعاد عن التعصب المذهبي.

مثال تطبيقي: عند دراسة الأمر في قوله تعالى: "وأقيموا الصلاة". يبحث المتكلمون في دلالة لفظ "أقيموا": هل يدل على الفرضية أم الندب؟ ثم يقدمون استدلالًا منطقيًا لدعم رأيهم.

٢. منهج الفقهاء (طريقة الحنفية): هذا المنهج يعتمد على استقراء فروع المذهب، ثم استخلاص القواعد الأصولية التي لاحظها الأئمة في اجتهاداتهم.

سماته:

أ- الطابع العملي.
ب- التركيز على الفروع الفقهية للمذهب.
ت- استنباط القواعد الأصولية من اجتهادات الأئمة.

مثال تطبيقي: قاعدة "ما ثبت بيقين لا يزول بالشك" تُستخدم لتبرير بقاء الطهارة عند الشك في نقضها، وهو ما يظهر في كتب الحنفية بشكل تطبيقي.

٣. منهج الجمع بين الطريقتين: يجمع هذا المنهج بين النظرية والتطبيق، حيث يدرس القواعد الأصولية المجردة مع ربطها بالفروع الفقهية.

سماته:

أ- الشمولية.
ب- الجمع بين القوة النظرية والطابع العملي.

مثال تطبيقي: قاعدة "الأمور بمقاصدها" تُطبق على نية الصائم: هل يكفي الإمساك عن الطعام فقط، أم يجب أن تُسبق النية الصادقة؟

٤. منهج المعاصرين: يهدف إلى تبسيط أصول الفقه لطلاب العلم، مع تقديمه بأسلوب حديث.

سماته:

أ- الوضوح.
ب- استخدام الأمثلة الحياتية.
ت- الابتعاد عن التعقيد.

مثال تطبيقي: استخدام قواعد أصول الفقه لتحليل النصوص القانونية الحديثة، مثل قواعد تفسير العقود.

أهمية علم أصول الفقه في العصر الحديث:

١. ضبط الاجتهاد الشرعي: علم أصول الفقه يمنع الاجتهاد العشوائي، مما يضمن أن تكون الأحكام الشرعية مستندة إلى أسس واضحة. على سبيل المثال:

دراسة القواعد مثل "لا ضرر ولا ضرار" تُساعد في إصدار أحكام معاصرة تتعلق بالبيئة أو الصحة العامة.

٢. فهم النصوص الشرعية: يساعد على تفسير النصوص بشكل صحيح مع مراعاة السياق الزماني والمكاني.

٣. معالجة القضايا المعاصرة: باستخدام أصول الفقه، يمكن إيجاد حلول شرعية لقضايا جديدة، مثل:

حكم العملات الرقمية (مثل البيتكوين).

حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء أو الإفتاء.

أمثلة تطبيقية على قواعد أصولية:

قاعدة "اليقين لا يزول بالشك":

تطبيق: إذا توضأ المسلم ثم شك في نقض وضوئه، فإنه يبقى على وضوئه بناءً على هذه القاعدة.

قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات":

تطبيق: يجوز للمريض تناول دواء يحتوي على مادة محرمة إذا كان ذلك ضروريًا لعلاجه.

قاعدة "العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني":

تطبيق: في العقود، يتم النظر إلى نية الأطراف لا إلى صياغة النص فقط، كما في عقد بيع يشترط شرطًا غير مقبول.

المحاضرة الخامسة

مصادرعلم أصول الفقه (الأدلة، الحكم، الدلالة، المستدل)

أولاً: أدلة الأحكام الشرعية (مصادر التشريع)

تمهيد:

تعتمد الأحكام الشرعية على الأدلة التي أرشد الشارع إليها، والتي تُعرف بأصول الأحكام أو مصادر التشريع. وتُقسّم الأدلة إلى قطعية وظنية حسب درجة الدلالة.

الدليل لغويًا: هو ما يدل ويرشد إلى أمر معين.

الدليل اصطلاحًا: ما يمكن من خلال النظر فيه التوصل إلى حكم شرعي، مثل وجوب الصلاة المستدل عليه بالنصوص الشرعية.

تقسيم الأدلة:

من حيث الاتفاق والاختلاف:

النوع الأول (متفق عليه): الكتاب (القرآن الكريم) والسنة النبوية.

النوع الثاني (اتفاق الجمهور): الإجماع والقياس.

النوع الثالث (محل اختلاف): العرف، الاستصحاب، الاستحسان، المصالح المرسلة، وشرع من قبلنا.

من حيث الأصل:

الأدلة النقلية: الكتاب والسنة.

الأدلة العقلية: القياس وما يلحق به.

مثال تطبيقي:

النقل: وجوب الصلاة مأخوذ من قوله تعالى: "وأقيموا الصلاة" [البقرة: ٤٣].

العقل: تحريم المخدرات بالقياس على تحريم الخمر، حيث يشتركان في العلة (الإسكار).

ثانياً: مرجع الأدلة إلى الكتاب

جميع الأدلة ترجع في أصلها إلى الكتاب الكريم. فالقرآن يشمل الأحكام الجزئية والقواعد العامة التي تُبنى عليها الأحكام.

مثال توضيحي:

الأحكام الجزئية: قوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" [التوبة: ١٠٣] يدل على فرضية الزكاة.

الأحكام الكلية: قوله تعالى: "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا" [الحشر: ٧] يشير إلى حجية السنة.

ثالثاً: ترتيب الأدلة

يُرجع إلى الأدلة وفق ترتيب محدد، ابتداءً بالكتاب ثم السنة فالإجماع والقياس.

مثال عملي:

إذا ورد نزاع حول حكم مسألة مستجدة (مثل زراعة الأعضاء):

القرآن: إذا لم يُذكر الحكم نصًا.

السنة: مراجعة الأحاديث مثل "لا ضرر ولا ضرار".

الإجماع: الاستناد إلى إجماع العلماء في حالات مشابهة.

القياس: قياس زراعة الأعضاء على التداوي.

شاهد من السنة:

حديث معاذ بن جبل عندما بعثه النبي إلى اليمن: "كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي".

المحاضرة السادسة

الحكم الشرعي وأقسامه

أولًا: تعريف الحكم الشرعي

الحكم الشرعي هو: خطاب الله المتعلق بأفعالنا نحن البشر (المكلفين)، سواء كان يأمرنا بفعل شيء، أو ينهانا عنه، أو يترك لنا الخيار بين الفعل والترك.

بعبارة أخرى: هو ما يحدد ما إذا كان الفعل الذي نقوم به واجبًا، مستحبًا، مكروهًا، محرمًا، أو مباحًا.

ثانيًا: أقسام الحكم الشرعي

١. الحكم التكليفي

الحكم التكليفي هو: ما يطلبه الله منا بشكل مباشر، سواء كان طلب فعل أو طلب ترك، أو التخيير بينهما.

وينقسم إلى خمسة أقسام:

(١) الإيجاب (الفرض):

هذا يعني أن الله يأمرنا بأداء هذا الفعل بشكل واجب، ومن يتركه يُحاسب عليه.

أمثلة: الصلاة: قال الله تعالى: "وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة..." (البقرة:٤٣).

كل مسلم بالغ عاقل يجب عليه أداء الصلوات الخمس يوميًا.

صيام رمضان: قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم..." (البقرة:١٨٣).

(٢) الندب (المستحب): هذا يعني أن الله يحب أن نفعل هذا الفعل، لكنه لن يعاقبنا إذا لم نفعله.

أمثلة: صلاة الضحى: وهي صلاة تؤدى في الصباح. قال النبي ﷺ: "يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة... ويجزئ عن ذلك ركعتان يركعهما من الضحى."

صيام ستة أيام من شوال: قال النبي ﷺ: "من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال كان كصيام الدهر."

(٣) التحريم (الحرام): هذا يعني أن الله يمنعنا من فعل شيء معين، ومن يفعله يُحاسب عليه.

أمثلة: شرب الخمر: قال الله تعالى: "إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه..." (المائدة:٩٠).

الكذب: قال النبي ﷺ: "إياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور."

(٤) الكراهة (المكروه): هذا يعني أن الله لا يحب هذا الفعل، لكنه لن يعاقبنا إذا قمنا به.

أمثلة: النوم قبل صلاة العشاء: النبي ﷺ كان يكره النوم قبل صلاة العشاء لأنه قد يؤدي إلى تفويت الصلاة.

الإسراف في استخدام الماء: حتى أثناء الوضوء، قال النبي ﷺ: "لا تسرف في الماء ولو كنت على نهر جارٍ."

(٥) الإباحة (المباح):هذا يعني أن الله يترك لنا الحرية في القيام بهذا الفعل أو تركه، دون أن نحاسب عليه.

أمثلة:تناول الطعام الحلال: يمكنك أن تأكل أي طعام تريد طالما أنه حلال.

اختيار نوع اللباس: بشرط أن يكون محتشمًا ويتوافق مع الشريعة.

٢. الحكم الشرعي الوضعي

الحكم الوضعي هو: ما يضعه الله كعلامة أو شرط أو مانع لتنظيم أفعالنا وأحكامنا.

وينقسم إلى عدة أقسام:

(١) السبب: هو شيء يجعل الحكم يبدأ عند حدوثه.

أمثلة: دخول وقت الصلاة: بمجرد أن يؤذن للصلاة، يصبح وقتها واجبًا.

قال تعالى: "أقم الصلاة لدلوك الشمس..." (الإسراء:٧٨).

امتلاك النصاب في الزكاة: إذا امتلك شخص مالًا بلغ النصاب ومر عليه عام، وجب عليه إخراج الزكاة.

(٢) الشرط: هو شيء لا بد من وجوده حتى يكون الفعل صحيحًا.

أمثلة:الطهارة للصلاة: الوضوء شرط لصحة الصلاة. قال النبي ﷺ: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ."

العقد في البيع: البيع لا يصح إلا بعقد شرعي بين البائع والمشتري.

(٣) المانع: هو شيء يمنع الحكم من الحدوث.

أمثلة:الحيض بالنسبة للصلاة: المرأة إذا كانت في فترة الحيض لا تجب عليها الصلاة ولا تصح منها.

الدَّين يمنع الزكاة: إذا كان شخص مدينًا ولم يملك مالًا يزيد على دينه، فلا تجب عليه الزكاة.

(٤) الصحة والفساد: الصحة: يعني أن الفعل تحقق بشروطه المطلوبة.

مثال: إذا صلى شخص وتوضأ بشكل صحيح وأتم أركان الصلاة، فصلاته صحيحة.

الفساد: يعني أن الفعل لم يتحقق بشروطه.

مثال: إذا صلى شخص بدون وضوء، فصلاته فاسدة ولا تُقبل.

ثالثًا: علاقة الحكم الشرعي بحياتنا اليومية (أمثلة عملية):

الإيجاب: أداء الصلاة في وقتها مثل صلاة الظهر عندما يُرفع الأذان.

الإباحة: تناول فاكهة تحبها دون قيود.

التحريم: عدم أخذ أموال الغير دون إذن لأن ذلك يعتبر سرقة.

الكراهة: ترك الطعام في الطبق وعدم إنهائه يعتبر مكروهًا لأنه من الإسراف.

السبب والشرط: السفر مسافة معينة (٨٠ كم تقريبًا) سبب للرخصة في القصر والجمع في الصلاة.

عناصر الحكم الشرعي

أولًا: عناصر الحكم الشرعي

الحكم الشرعي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

١- الحاكم: هو الله سبحانه وتعالى، وهو الذي يشرّع الأحكام. لا أحد يستطيع أن يشرّع حكمًا إلا الله.

دليل ذلك: قال تعالى: {إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ} [الأنعام:٥٧].

مثال تطبيقي: إذا قال شخص: "الصلاة ليست واجبة على الناس"، فهذا قول باطل لأنه خالف ما حكم الله به في القرآن، حيث أمر بإقامة الصلاة.

٢- المحكوم فيه: هو الفعل الذي يقوم به الإنسان، وهو محل الحكم الشرعي.

مثال تطبيقي: أكل الطعام المحلل: الحكم الشرعي فيه أنه "مباح".

الصيام في رمضان: الحكم فيه "واجب".

الكذب: الحكم فيه "محرم".

هنا الحكم يتوجه على أفعال المكلفين مثل الأكل، الصيام، أو الكذب.

٣- المحكوم عليه:هو الشخص الذي تعلق الحكم الشرعي بفعله، ويُسمى "المكلف".

المكلف هو: البالغ، العاقل، المسلم.

مثال تطبيقي:الطفل الصغير ليس مكلفًا بالصلاة، لأنه لم يبلغ.

الشخص المجنون غير مكلف بالصيام لأنه فاقد العقل.

أما الشخص البالغ العاقل المسلم فهو مكلف بالصلاة والصيام والزكاة وغيرها.

ثانيًا: الدلالة (كيف نفهم الأحكام الشرعية؟)

الدلالة تعني طرق استنباط الأحكام الشرعية من النصوص (القرآن والسنة). النصوص الشرعية مكتوبة باللغة العربية، لذلك يجب أن نفهم اللغة العربية وقواعدها بشكل صحيح حتى نستطيع فهم الأحكام.

أهمية اللغة في استنباط الأحكام: علماء أصول الفقه درسوا اللغة العربية وأساليبها لفهم النصوص الشرعية بوضوح.

مثال تطبيقي:كلمة "أقيموا الصلاة" تفيد الأمر، وبالتالي الصلاة واجبة.

القواعد الأصولية اللغوية:

١- باعتبار وضع اللفظ للمعنى:

خاص: مثل كلمة "الصلاة"، تعني عبادة محددة.

عام: مثل كلمة "الناس"، تعني جميع البشر.

٢- باعتبار استعمال اللفظ:

حقيقة: مثل كلمة "الشمس" تعني الشمس التي نراها.

مجاز: مثل قولنا "اليد الطولى"، وتعني القوة وليس اليد الحقيقية.

٣- باعتبار وضوح المعنى:

ظاهر: واضح جدًا مثل "وأقيموا الصلاة".

مجمل: يحتاج إلى تفسير مثل آية "وآتوا حقه يوم حصاده".

٤- باعتبار كيفية الدلالة:

دلالة العبارة: فهم المعنى مباشرة.

دلالة الإشارة: فهم المعنى غير المباشر.

مثال تطبيقي:إذا قال الله: "كتب عليكم الصيام"، فإن كلمة "كتب" تعني أن الصيام فرض لأن النص واضح وصريح.

ثالثًا: المستدل (المجتهد)

المجتهد هو الشخص الذي لديه القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من القرآن والسنة.

تعريف الاجتهاد: بذل الجهد لفهم الأحكام الشرعية من النصوص.

مثال تطبيقي: إذا ظهرت مسألة جديدة مثل حكم "التبرع بالأعضاء"، فإن المجتهد يبحث في النصوص الشرعية ليصل إلى حكمها.

شروط الاجتهاد:

١- معرفة اللغة العربية (النحو والصرف والبلاغة).
٢- معرفة السنة النبوية.
٣- معرفة أصول الفقه.
٤- معرفة الإجماع (اتفاق العلماء).
٥- معرفة مقاصد الشريعة.
٦- الاستعداد الفطري للاجتهاد.

مثال تطبيقي:شخص يريد أن يجتهد في حكم يتعلق بالصيام، يجب أن يكون قادرًا على فهم حديث النبي ﷺ: "من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه."

التقليد: هو: قبول رأي المجتهد بدون معرفة دليله.

حكمه: جائز لمن لا يستطيع الاجتهاد، مثل عامة الناس.

المحاضرة السابعة

علاقة علم أصول الفقه بالعلوم الأخرى

أولًا: علاقة علم أصول الفقه بعلم الفقه

الفقه: هو معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بحياتنا اليومية، مثل الحلال والحرام، بناءً على الأدلة التفصيلية (مثل القرآن والسنة).

مثال: "الصلاة واجبة" بناءً على قوله تعالى: "وأقيموا الصلاة".

أصول الفقه: هو العلم الذي يضع القواعد والأسس التي تساعد في استنباط هذه الأحكام.

مثال: قاعدة "الأمر المطلق يقتضي الوجوب" هي التي تجعلنا نقول إن الأمر بالصلاة في الآية السابقة يعني أنها واجبة.

العلاقة بينهما:

علم أصول الفقه هو مثل الخريطة أو الدليل الذي يساعد المجتهد على استخراج الأحكام من النصوص الشرعية.

كما أن علم النحو يساعد على ضبط النطق والكتابة، فإن أصول الفقه يساعد على استنباط الأحكام الشرعية بشكل صحيح.

ثانيًا: الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية

١- تعريف القواعد الأصولية: هي القواعد التي تساعد في الوصول إلى الحكم الشرعي.

مثال: قاعدة: "الأمر المطلق يقتضي الوجوب" توضح أن كل أمر مطلق في النصوص يعني أنه واجب.

٢- تعريف القواعد الفقهية: هي القواعد التي تنظم المسائل الفقهية المتشابهة وتجمعها تحت قاعدة واحدة.

مثال: قاعدة: "اليقين لا يزول بالشك" تعني أنه إذا كنت متأكدًا من الوضوء وشككت أنك أحدثت، فالأصل أنك لا تزال على وضوئك.

٣- القواعد الأصولية تتعلق بالأدلة (مثل القرآن والسنة)، بينما القواعد الفقهية تتعلق بالأحكام نفسها.

مثال: القاعدة الأصولية "النهي يدل على التحريم" تُستخدم لفهم النصوص، أما القاعدة الفقهية "الضرر يُزال" تُستخدم لحل مسائل مثل إزالة الأذى عن الطريق.

٤- القواعد الفقهية تُطبق على مسائل واقعية، بينما القواعد الأصولية تُستخدم في استنباط الأحكام.

مثال: القاعدة الفقهية "كل بيع يشترط فيه رضا الطرفين" تُطبق عند إبرام العقود.

٥- القواعد الأصولية لا تقبل الاستثناء، أما القواعد الفقهية فقد يُستثنى منها أحيانًا.

مثال: قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" قد تُستثنى في بعض حالات الضرورة.

ثالثًا: علاقة علم أصول الفقه بالقانون

العلاقة بينهما:

القواعد التي وضعها علماء أصول الفقه لفهم النصوص الشرعية تُستخدم أيضًا لفهم النصوص القانونية.

لأن القوانين تُكتب بلغة عربية، فإن فهمها يتطلب استخدام القواعد اللغوية والأصولية.

أهمية علم أصول الفقه في القانون:

١- يساعد القاضي أو المحامي على فهم النصوص القانونية بشكل صحيح.

مثال: إذا ورد نص قانوني يقول "يُمنع التعدي"، فإن القواعد الأصولية تساعد في فهم معنى "التعدي" وحدوده.

٢- يمنع سوء فهم النصوص القانونية، مما يحفظ حقوق الناس.

مثال: إذا أساء القاضي فهم نص قانوني يتعلق بعقوبة معينة، فقد يُدين بريئًا أو يُبرئ مجرمًا.

أمثلة عملية:

القاعدة الأصولية "لا اجتهاد مع النص" تعني أنه إذا كان هناك نص قانوني واضح، فلا يجوز الاجتهاد في مخالفته.

القاعدة الأصولية "العام يبقى على عمومه ما لم يرد تخصيص" تُستخدم لفهم أن القوانين العامة تُطبَّق على جميع الحالات إلا إذا وُجد نص يخصصها.

لماذا يُدرَّس علم أصول الفقه في كليات القانون؟

لأنه يساعد المحامين والقضاة على فهم النصوص القانونية وتفسيرها بشكل صحيح، وهو أساس تحقيق العدالة.

رابعا : علاقة علم أصول الفقه بالمنطق

تعريف المنطق وعلاقته بالعلوم الأخرى:

المنطق: هو علم يختص بقواعد التفكير الصحيح، ويهدف إلى حماية العقل من الوقوع في الأخطاء عند التفكير أو الاستدلال.

علاقته بالعلوم الأخرى: يُعد المنطق أداة تُستخدم في جميع العلوم، بما في ذلك علم أصول الفقه، لأنه يساعد العلماء على تنظيم أفكارهم واستنباط الأحكام بشكل منطقي ومنهجي.

علاقة المنطق بعلم أصول الفقه:

١- تنظيم التفكير الأصولي:

المنطق يُساعد في ترتيب وتسلسل الأفكار التي يستخدمها الأصولي عند استنباط الأحكام الشرعية من النصوص.

مثال: عند دراسة حكم الصلاة، يبدأ الأصولي بتحديد الأدلة (مثل القرآن والسنة)، ثم تحليلها باستخدام القواعد الأصولية، ويستخدم المنطق لضمان أن الاستنتاجات تتبع مقدمات صحيحة.

٢- الاستدلال السليم:

علم أصول الفقه يعتمد على طرق الاستدلال، مثل القياس، وهذا يتطلب قواعد منطقية لضمان صحة الانتقال من المقدمة إلى النتيجة.

مثال: عند استخدام القياس الفقهي (مثل تحريم المخدرات قياسًا على تحريم الخمر)، فإن المنطق يضمن أن العلة المشتركة (الإسكار) تُستنتج بشكل صحيح.

٣- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

المنطق يُساعد في تعريف المفاهيم بدقة، مما يُجنب الغموض أو التداخل في المعاني.

مثال: تعريف الواجب أو الحرام في أصول الفقه يحتاج إلى تحديد منطقي يُزيل اللبس.

٤- التعامل مع النصوص المتعارضة:

عند وجود نصوص شرعية تبدو متعارضة، يُستخدم علم أصول الفقه مع المنطق لتحديد أي النصوص تُرجَّح أو كيف تُفهم بطريقة تُزيل التعارض.

مثال: إذا وُجد نص يُبيح شيئًا وآخر يُحرمه، يُحلل الأصولي النصوص باستخدام قواعد الترجيح (مثل القواعد اللغوية والأصولية) مع التفكير المنطقي.

التقسيمات الأصولية:

علم أصول الفقه يستخدم التقسيمات العقلية والمنطقية لفهم الأحكام الشرعية.

مثال: تقسيم الحكم الشرعي إلى تكليفي ووضعي، ثم تقسيم التكليفي إلى واجب، مندوب، حرام، مكروه، ومباح، يعتمد على التفكير المنهجي المنظم.

أمثلة تطبيقية توضح العلاقة:

مثال ١: تطبيق القياس الفقهي

القاعدة: "كل مسكر خمر، وكل خمر حرام."

باستخدام المنطق، نستنتج أن كل مسكر حرام.

مثال ٢: التعامل مع النصوص المطلقة والمقيدة

النص المطلق: "فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" (المائدة:٣٨).

النص المقيد: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا" (المائدة:٣٨).

المنطق يساعد الأصولي في فهم أن المطلق يُقيد بالنص الآخر لتحديد شروط السرقة.

مثال ٣: بناء الحجة الشرعية:

عند الاستدلال بقاعدة: "الأصل في الأشياء الإباحة"، يستخدم الأصولي المنطق لإثبات أن الأشياء غير المنصوص على تحريمها مباحة.

المحاضرة الثامنة

العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم الكلام

تعريف علم الكلام اصطلاحاً:

يعرف علم الكلام بأنه العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المستنبطة من أدلتها اليقينية. وهو العلم الذي يهتم بالقضايا العقدية الكبرى التي تتعلق بالذات الإلهية، والنبوة، والمعاد، وغيرها، بما يؤسس لفهم شامل ومنطقي للعقيدة الإسلامية.

الارتباط بين علم أصول الفقه وعلم الكلام:

يتجلى الترابط الوثيق بين علم أصول الفقه وعلم الكلام في عدة جوانب، أبرزها:

الأساس الكلي والجزئي:

يعد علم الكلام علماً كلياً يتناول القضايا العقدية الشاملة، بينما يمثل علم أصول الفقه علماً جزئياً يعتمد على القواعد العامة التي يضعها علم الكلام. فمثلاً، علوم الدين كالفقه والتفسير والحديث تتفرع عن علم الكلام وتعتمد على أسسه.

المسائل المشتركة:

هناك العديد من المسائل التي تجمع بين العلمين، مثل قضية التحسين والتقبيح العقليين، ومسألة التكليف بالمحال، وهل الإباحة تكليف أم لا.

المنهجية التأليفية:

اعتمد العلماء في تصنيف كتب أصول الفقه على منهجية علم الكلام، والتي اشتهرت باسم "طريقة المتكلمين". ومن أبرز من اعتمدوا هذا المنهج الأئمة الجويني والغزالي والرازي والآمدي. لقد أسهمت هذه المنهجية في تطوير علم أصول الفقه وإكسابه قوة ومرونة تمكنه من معالجة مستجدات الحياة.

أمثلة تطبيقية على المسائل المشتركة:

التحسين والتقبيح العقليان:

تطرح هذه المسألة في مبحث الحكم من أصول الفقه. ويتفق العلماء على أن أركان الحكم ثلاثة: الحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم به. ويشير مفهوم الحاكم إلى الشرع، مما يعني أنه لا تحسين ولا تقبيح إلا بما ورد في الشرع. ومع ذلك، يختلف العلماء في تفسير الحسن والقبح:

يرى الجمهور أن الحسن والقبح شرعيان.

بينما ذهبت المعتزلة إلى أن الحسن والقبح عقليان، أي أن العقل يمكنه التمييز بينهما دون الحاجة إلى الشرع.

مثال تطبيقي:

إذا قيل: "إنقاذ الغريق حسن"، فهذا الحسن قد يكون منسوباً إلى الطبع أو صفة الكمال. ومع ذلك، فإن الحسن الذي يترتب عليه الثواب والعقاب مرتبط بالشرع.

التكليف بالمحال:

ينقسم المحال إلى:

محال لذاته: مثل الجمع بين الضدين أو النقيضين. فمثلاً، لو قيل لشخص: "كل ولا تأكل في نفس الوقت"، فهذا غير ممكن. وقد أجمع العلماء على أن هذا النوع لا يقع في الشريعة.

محال لغيره:

أ. محال عادة: كتكليف شخص بالطيران أو رفع جبل، وهذا لا يجوز لعدم فائدته.

ب. محال بعلم الله: كتكليف الله الكافر بالإيمان مع علمه بأنه لن يؤمن.

يتضح أن العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم الكلام علاقة تكاملية تسهم في بناء منظومة معرفية متماسكة. فعلم الكلام يقدم الأسس الاعتقادية، بينما يستند علم أصول الفقه إليها في استنباط القواعد الشرعية.

المحاضرة التاسعة

العلم بالعناصر المشتركة

علم الأصول هو العلم بالعناصر المشتركة في عملية الاستنباط فهو يزود كلا النوعين بعناصره المشتركة، وعلى هذا الأساس ننوع البحوث الأصولية إلى نوعين نتكلم في النوع الأول عن العناصر المشتركة في عملية الاستنباط التي تتمثل في أدلة محرزة للحكم، ونتكلم في النوع الثاني عن العناصر المشتركة في عملية الاستنباط التي تتمثل في أصول عملية.

العنصر المشترك بين النوعين ويوجد بين العناصر المشتركة في عملية الاستنباط عنصر مشترك يدخل في جميع عمليات استنباط الحكم الشرعي بكلا نوعيها: ما كان منها قائما على أساس الدليل وما كان قائما على أساس الأصل العملي.

وهذا العنصر هو حجية القطع ونريد بالقطع انكشاف قضية من القضايا بدرة لا يشوبها شك. ومعنى حجية القطع يتلخص في أمرين:

أحدهما: أن العبد إذا تورط في مخالفة المولى نتيجة لعمله بقطعه واعتقاده، فليس للمولى معاقبته، وللعبد أن يعتذر عن مخالفته للمولى بأنه عمل على وفق قطعه، كما إذا قطع العبد خطأ بان الشراب الذي أمامه ليس خمرا فشربه اعتمادا على قطعه وكان الشراب خمرا في الواقع، ليس للمولى أن يعاقبه على شربه للخمر ما دام قد استند إلى قطعه، وهذا أحد الجانبين من حجية العلم ويسمى بجانب المعذرية.

والآخر: أن العبد إذا تورط في مخالفة المولى نتيجة لتركه العمل بقطعه فللمولى ان يعاقبه ويحتج عليه بقطعه، كما إذا قطع العبد بان الشراب الذي أمامه خمر فشربه وكان خمرا في الواقع، فإن من حق المولى ان يعاقبه على مخالفته، لان العبد كان على علم بحرمة الخمر وشربه فلا يعذر في ذلك، وهذا هو الجانب الثاني من حجية القطع ويسمى بجانب المنجزية.

وبديهي أن حجية القطع بهذا المعنى الذي شرحناه لا يمكن ان تستغني عنه أي عملية من عمليات استنباط الحكم الشرعي، لان الفقيه يخرج من عملية الاستنباط دائما بنتيجة، وهي العلم بالموقف العملي تجاه الشريعة وتحديده على أساس الدليل أو على أساس الأصل العملي، ولكي تكون هذه النتيجة ذات أثر لا بد من الاعتراف مسبقا بحجية القطع، إذ لو لم يكن القطع حجة ولم يكن صالحا للاحتجاج به من المولى على عبده ومن العبد على مولاه لكانت النتيجة التي خرج بها الفقيه من عملية الاستنباط لغوا، لان عمله ليس حجة، ففي كل عملية استنباط لا بد إذن أن يدخل عنصر حجية القطع لكي تعطي العملية ثمارها ويخرج منها الفقيه بنتيجة إيجابية.

وبهذا أصبحت حجية القطع أعم العناصر الأصولية المشتركة وأوسعها نطاقا.

وليست حجية القطع عنصرا مشتركا في عمليات استنباط الفقيه للحكم الشرعي فحسب، بل هي في الواقع شرط أساسي في دراسة الأصولي للعناصر المشتركة نفسها أيضا، فالفقيه والأصولي يستهدفان معا من بحوثهما تحصيل العلم بالنتيجة الفقهية " تحديد الموقف العملي تجاه الشريعة " أو الأصولية " العنصر المشترك "، فبدون الاعتراف المسبق بحجية العلم والقطع تصبح

بحوثهما عبثا لا طائل تحته، وحجية القطع ثابتة بحكم العقل، فإن العقل يحكم بان للمولى سبحانه حق الطاعة على الانسان في كل ما يعمله من تكاليف المولى وأوامره ونواهيه فإذا علم الانسان بحكم إلزامي من المولى " وجوب أو حرمة " دخل ذلك الحكم الالزامي ضمن نطاق حق الطاعة، وأصبح من حق المولى على الانسان انيمتثل ذلك الالزام الذي علم به، فإذا قصر في ذلك أو لم يؤد حق الطاعة كان جديرا بالعقاب، وهذا هو جانب المنجزية في حجية القطع، ومن ناحية أخرى يحكم العقل أيضا بان الانسان القاطع بعدم الالزام من حقه أن يتصرف كما يحلو له، وإذا كان الالزام ثابتا في الواقع والحالة هذه فليس من حق المولى على الانسان أن يمتثله ولا يمكن للمولى أن يعاقبه على مخالفته ما دام الانسان قاطعا بعدم الالزام، وهذا هو جانب المعذرية في حجية القطع.

المحاضرة العاشرة

العلم بالقواعد المشتركة

من خلال تعريف علم الأصول عرف علم الأصول بأنه " العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الحكم الشرعي ". وقد لوحظ على هذا التعريف:

أولا: بأنه يشمل القواعد الفقهية، كقاعدة ان ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده.

وثانيا: بأنه لا يشمل الأصول العملية، لأنها مجرد أدلة عملية وليست أدلة محرزة، فلا يثبت بها الحكم الشرعي، وانما تحدد بها الوظيفة العملية.

وثالثا: بأنه يعم المسائل اللغوية، كظهور كلمة الصعيد مثلا لدخولها في استنباط الحكم.

اما الملاحظة الأولى: فتندفع بان المراد بالحكم الشرعي الذي جاء في التعريف، جعل الحكم الشرعي على موضوعه الكلي، فالقاعدة الأصولية ما يستنتج منها جعل من هذا القبيل، والقاعدة الفقهية هي بنفسها جعل من هذا القبيل، ولا يستنتج منها الا تطبيقات ذلك الجعل وتفصيلاته، ففرق كبير بين حجية خبر الثقة، والقاعدة الفقهية المشار إليها، لان الأولى يثبت بها جعل وجوب السورة تارة، وجعل حرمة العصير العنبي أخرى، وهكذا فهي أصولية.

واما الثانية فهي جعل شرعي للضمان على موضوع كلي، وبتطبيقه على مصاديقه المختلفة، كالإجارة والبيع مثلا، نثبت ضمانات متعددة مجعولة كلها بذلك الجعل الواحد.

واما الملاحظة الثانية، فقد يجاب عليها تارة بإضافة قيد إلى التعريف، وهو (أو التي ينتهى إليها في مقام العمل) كما صنع صاحب الكفاية، وأخرى بتفسير الاستنباط بمعنى الاثبات التنجيزي والتعذيري، وهو اثبات تشترك فيه الأدلة المحرزة، والأصول العملية معا.

واما الملاحظة الثالثة، فهناك عدة محاولات للجواب عليها:

منها: ما ذكره المحقق النائيني من إضافة قيد الكبروية في التعريف لاخراج ظهور كلمة الصعيد، فالقاعدة الأصولية يجب ان تقع كبرى في قياس الاستنباط، واما ظهور كلمة الصعيد فهو صغرى في القياس، وبحاجة إلى كبرى حجية الظهور.

ويرد عليه ان جملة من القواعد الأصولية لا تقع كبرى أيضا:

كظهور صيغة الامر في الوجوب، وظهور بعض الأدوات في العموم أو في المفهوم، فإنها محتاجة إلى كبرى حجية الظهور، فما الفرق بينها وبين المسائل اللغوية؟ وكذلك أيضا مسألة اجتماع الأمر والنهي، فان الامتناع فيها يحقق صغرى لكبري التعارض بين خطابي صل ولا تغصب، والجواز فيها يحقق صغرى لكبري حجية الاطلاق.

ومنها: ما ذكر من استبدال قيد الكبروية بصفة أخرى، وهي ان تكون القاعدة وحدها كافية لاستنباط الحكم الشرعي بلا ضم قاعدة أصولية أخرى، فيخرج ظهور كلمة الصعيد لاحتياجه إلى ضم ظهور صيغة إفعل في الوجوب، ولا يخرج ظهور صيغة أفعل في الوجوب، وان كان محتاجا إلى كبرى حجية الظهور، لان هذه الكبرى ليست من المباحث الأصولية للاتفاق عليها.